قوله قصد تخريب الكعبة وقيل له اشرم لانه كان مشروم الانف
ويقتضي كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر وجه
النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا وفي الشرح اما
ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فيفاد ثم حذف
لا نفصاله واما ان فيه نظر فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل
نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب حرف
الميم قوله فاما اوجه الاسمية في الكشاف وما عام في
كل شي فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل
قال التفتازاني اي يصح اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء
كان الاستفهام او غيره واذا علم ان الشي من ذوي العقل والعلم فرق بين
وما فخص من بذوي العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير
العقلاء واستدل على اطلاق ما على ذوي العقول باطباق اهل العربية
على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان
لغوا من الكلام بمنزلة اي يقال الذي يعقل عاقل فان قيل ههنا
يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا
نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعني يعقل واما الموصول نفسه فيجب
ان يفرق بينهما مراد به شي ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة الى من
لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتامل
قوله لما نافع الى اخره اللبيب العاقل والجمع البا ونفعه
مرفوع ببعيد والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر نكن
قوله ربما تكره النفوس الى اخره هذا البيت من قصيدة
لامية ابن ابي الصلت من بحر الخفيف والبيت مدرج اخر صدره
الميم الساكنة من الامر وقبله
اصبر النفس عند كل ملم ٭ ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالامور فقد ٭ يكشف غماؤها بغير احتيال
والملم النازل والغماء الممدود مثل الغم والغمة والفرجة بفتح الفاء
الخروج من الهم قال في الصحاح والفرجة التفصي من الهم وانشد
البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما اشبهه والعقال
الحبل الذي يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام ووجه

الشبه

الشبه هو السهولة والسرعة قوله وفي هذا انابة المفرد
عن الجمع لانه اناب الامر عن الامور قوله وفيه وفي الاول
انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة تجعل صفة له يعني
وقد حذفه وابقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد
بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور واعني من الامر لان اطلاق لفظ
الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف
بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور صفة لذلك المحذوف
وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف
هي قوله من الامر فانه قال ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر
مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة
قال الرضي هنا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بنكرة وهي
للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا وقوله له فرجة
صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين نكرة معنى تمييز وتبعيض
قوله فا نكرة تامة تمييز والجملة صفة هكذا وقع في النسخ
التي رايناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة
صفة لما والموصوف هو الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير
المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة قوله
وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة قال الرضي ويضعفه
قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف
الصلة بالجملة في نعما لان هي مخصوصة قوله وقيل غير ذلك
في المغني الذي واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فصل
نعشرة مذاهب وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية
اخر قوله والتفسير الاول راي الزمخشري وقيل ان ما
حينئذ للشخص الحاذق في الكشاف وقال قرينه هو الشيطان
الذي قيض له في قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين يشهد له قوله
قال قرينه ربنا ما اطغيته هذا ما لدي عتيد هذا شي لدي
وفي ملكتي عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه واخر يشهد عليه
وشيطانا مقرونا به يقول قد اعدته لجهنم وهياته لها باغواي

Copyright © King Saud University